الأمم المتحدة

A/HRC/24/36

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، سوريا
ب. سوبيدي

موجز

بعد أن أعد المقرر الخاص أربعة تقارير موضوعية وجوهرية تتضمن تحليلاً شاملاً لحالة حقوق الإنسان في كمبوديا والتحديات التي تواجهها من حيث تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منذ أن عينه مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٩، ركز بعثتيه الأخيرتين إلى البلد – إحداهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والأخرى في أيار/مايو ٢٠١٣ – على متابعة التوصيات التي صدرت في تقاريره السابقة وعلى حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. وكانت تقاريره السنوية السابقة قد ركزت على الإصلاح القضائي والبرلماني والانتخابي وعلى وقع الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية على حقوق الإنسان. وشملت تقاريره سلسلة من التوصيات المعدة لمساعدة الحكومة على تنفيذ جدولها الإصلاحي وعملية إرساء الديمقراطية في البلد. وعوضاً عن تناول موضوع جديد في مجال حقوق الإنسان، وجد من المناسب الآن أن يقف على التقدم المحرز في متابعة التوصيات التي صدرت في تقاريره السابقة.

ولم يتسم الاستقبال الذي لقيه خلال بعثته إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بالحفاوة ولم يكن لدى أي موظف رفيع في الحكومة الوقت لمقابلته. وبعد أن نشر المقرر الخاص تقريرين كبيرين – أحدهما عن الإصلاح الانتخابي والآخر عن الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية – تعرض لنقد لاذع تدنى إلى المستوى الشخصي، وهو ما يبعث على الأسف، لأن تركيز الحوار بين المقرر

الرجاء إعادة الاستعمال

الخاص والحكومة ينبغي أن يظل منصباً حصراً على موضوع العمل الذي كلفته الأمم المتحدة بالاضطلاع به وليس عليه شخصياً. ومع ذلك فقد تعاونت الحكومة معه خلال بعثته إلى البلد في أيار/مايو ٢٠١٣ عندما التقى بطائفة عريضة من أصحاب المصلحة، ومنهم كبار مسؤولي الحكومة الذين قدموا المعلومات وكانوا على استعداد للإقرار بمواطن العجز حيثما وجدت، وكانوا عازمين على العمل معه بطريقة بناءة للتصدي للتحديات المتبقية المتعلقة بتوفير المزيد من الحماية لحقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية وتحقيق السيادة الحقيقة للقانون في كمبوديا. وكان راضياً عن مستوى الالتزام والحوار مع مختلف المحاورين من الحكومة، وكان الحوار صريحاً وودياً وبناء.

وفي حين كانت الاجتماعات الخاصة التي عقدها المقرر الخاص مع كبار مسؤولي الحكومة بناءة فإنه يأسف لأنه تعرض لبعض الحوادث غير السارة خلال بعثته. وعلى افتراض صحة تقارير وسائل الإعلام، فإن الاحتجاجات التي قامت كانت مدبرة بهدف تخويفه ومضايقته لتشتيت انتباهه عن المسائل الموضوعية. وقد تعرض أيضاً لادعاءات لا أساس لها من الصحة بالتحيز ضد الحكومة. وإن جميع أشكال النقد المألوفة هذه الموجهة لعمل المقرر الخاص لا تختلف كثيراً عن المعاملة التي لاقاها أسلافه. وعلى الرغم من أن هذه التجربة كانت غير سارة، فإنها لم تشتت انتباهه عن أهداف بعثته، وواصل الدعوة إلى المضي قدماً في تنفيذ جدول إصلاح المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي رد فعل على هذه الحوادث، تلقى، المقرر الخاص، في الواقع، عدداً هائلاً من الرسائل دعماً لعمله في كمبوديا من الناس على اختلاف مناحي حياتهم، الأمر الذي شجعه كثيراً. وإضافة إلى المتحاورين من الحكومة، تفاعل المقرر الخاص أيضاً مع أصحاب مصلحة آخرين مختلفين في المجتمع الكمبودي، ومنهم الأحزاب السياسية المختلفة والمجتمع المدني والجماعات المحلية والخواص من المواطنين والشركاء في التنمية في كمبوديا.

وعموماً، تسير كمبوديا، فيما يبدو، على طريق الديمقراطية. وقد قطعت شوطاً كبيراً منذ إبرام اتفاقات باريس للسلام في عام ١٩٩١ واعتماد دستور جديد يقوم على قيم الديمقراطية الليبرالية في عام ١٩٩٣. ومن الخطوات البارزة التي اتخذت في اتجاه إيجابي خلال فترة الاستعراض الإفراج عن السيد مام سوناندو، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، والعفو عن قائد المعارضة السيد سام راينسي، تمهيداً لعودته إلى البلد من المنفى في فرنسا للمشاركة في العملية السياسية. ومع ذلك، لا يزال أمام كمبوديا شوط يتعين عليها قطعه لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الحكم الرشيد، وتوطيد استقلال وقدرات مؤسسات الدولة المسؤولة عن إعمال حقوق الشعب، على النحو الذي أقر به المتحاورون من الحكومة خلال بعثة المقرر الخاص إلى البلد في أيار/مايو ٢٠١٣. ويرى المقرر الخاص من علامات التقدم إقرار الحكومة، بسهولة، بوجود أوجه قصور أثناء الاجتماعات، ما يوضح عزمها على العمل معه في مساعيه الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان

للشعب الكمبودي. وفي حين يتحدث دستور كمبوديا عن الديمقراطية الليبرالية، فإن الوضع في الواقع يشبه الديمقراطية المحدودة في كثير من الجوانب. وأمام البلد شوط ليقطعه في التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان المستمدة من معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت كمبوديا عليها طوعاً، وعليه أن يسعى جاهداً لتحقيق هذه الغاية.

وقد استثمر المجتمع الدولي بكثافة في كمبوديا منذ إبرام اتفاقات باريس للسلام وأول انتخابات ديمقراطية نظّمت تحت إشراف سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (UNTAC) في عام ١٩٩٣. وكانت رغبة الدول الأطراف في اتفاقيات باريس للسلام وأصحاب المصلحة الوطنيين الذين شاركوا في مؤتمر باريس بشأن كمبوديا هي أن يروا كمبوديا تتطور كديمقراطية ليبرالية. ويرى المقرر الخاص أن للمجتمع المدني دوراً يؤديه، بما في ذلك دور ولايته، في مساعدة شعب كمبوديا وحكومتها على المضي قدماً نحو تحقيق ديمقراطية ليبرالية أشمل تقوم على سلام مستدام وتنمية اقتصادية عادلة. وكما سيتضح من حساب الإنجازات التي تحققت في تنفيذ التوصيات التي وردت في تقريره، فإن بعض التوصيات قد نُفّذت على ما يبدو، في حين تخضع توصيات أخرى على الأرجح لدراسة متعمقة من أجل تنفيذها. وهذه إشارات مشجعة وينبغي الإشادة بالحكومة لهذه الإنجازات. وفي حين اتسمت عملية الإصلاح القضائي والبرلماني والانتخابي بالبطء، لا يزال على الحكومة اتخاذ ما يلزم لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمنح الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية. وفي هذا السياق فإنه مستعد، كما كان الحال دائماً، لمساعدة حكومة كمبوديا. ومن هذا المنطلق، فإنه يحث الحكومة على التعجيل بتنفيذ عملية إصلاح مؤسسات الدولة المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها كما وعدت، وتسريع عملية إرساء الديمقراطية في البلد لكي يتقاسم الجميع في البلد المنفعة الاقتصادية على نحو عادل.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٦	٥
ثانياً –	البلاغات المرسلة إلى الحكومة	٧-١٣	٦
ثالثاً –	متابعة التوصيات المتعلقة بالسلطة القضائية	١٤-٢٨	٩
رابعاً –	متابعة التوصيات المتعلقة بالبرلمان	٢٩-٣٢	١٢
خامساً –	متابعة التوصيات المتعلقة بالانتخابات	٣٣-٤٧	١٤
سادساً –	متابعة التوصيات المتعلقة بالامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرهـــا مـــن الامتيازات العقارية	٤٨-٥٩	١٩
سابعاً –	الاستنتاجات	٦٠-٦٤	٢٣
ثامناً –	التوصيات	٦٥-٧٥	٢٥

أولاً- مقدمة

١- هذا هو التقرير الخامس للمقرر الخاص الحالي المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٢٥.

٢- وخلال العام قيد الاستعراض استمر المقرر الخاص في رصد حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. واستمر في تلقي معلومات عن حالة حقوق الإنسان من مختلف أصحاب المصالح في البلد، بما في ذلك الحكومة وأحزاب المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والخواص من المواطنين، وقد سعى بعضهم لمساعدة المقرر الخاص على التصدي لمسألة انتهاك حقوق الإنسان في البلد. وقام المقرر الخاص بزيارتين قطريتين خلال الفترة قيد الاستعراض، إحداهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والأخرى في أيار/مايو ٢٠١٣. وفي حين واصلت الحكومة طريقة تعاونها المعتادة مع المقرر الخاص واستطاع هو مقابلة طائفة عريضة من أصحاب المصلحة في الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٣، فإنه يأسف لوجود نقص في المعلومات المتوفرة، وقد نجم هذا النقص عن رفض الحكومة مقابلته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويقوم عمل المقرر الخاص على أعمدة أساسية هي الاستقلال والحياد والموضوعية. ولذلك من الضروري أن تتاح له أثناء اضطلاعه بولايته الفرصة للتفاعل مع جميع شرائح المجتمع الكمبودي دون أي استثناء. وقد فاتت فرصة كبيرة للحوار مع الحكومة، ولا سيما وأن هدف البعثتين كان تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي أصدرها المقرر الخاص في تقاريره السابقة والاشتراك في تحديد أفضل طريقة لمجابهة التحديات المتبقية. وإن المقرر الخاص يعرض هذا التقرير على مجلس حقوق الإنسان في هذا السياق.

٣- واستطاع المقرر الخاص خلال بعثته إلى البلد في أيار/مايو ٢٠١٣ مقابلة طائفة عريضة من أصحاب المصلحة في الحكومة وسائر الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والشركاء في التنمية في كمبوديا. واجتمع مع كبار مسؤولي الحكومة، وخاصة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، السيد سار خنغ، وكبير الوزراء ورئيس لجنة حقوق الإنسان الكمبودية، السيد أوم ينتينغ، ورئيس لجنة الانتخابات الوطنية، السيد إم سوسدي، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمعلومات والإعلام التابعة للجمعية الوطنية، السيد شهيانغ فون، والأمين العام لمجلس الشيوخ، السيد أو ساريث، وأمين عام الدولة في وزارة العدل السيد بروم سيدرا. وسُرّ المقرر الخاص كثيراً بالمشاركة البناءة من جانب هذه الشخصيات الموقرة وبالحوار الذي دار بينه وبينها. وسلّم السيد أوم ينتينغ المقرر الخاص، أثناء اجتماعه به، وثيقة غير مؤرخة تتضمن رد الحكومة وتعليقاتها على بعض المسائل الواردة في تقاريره السابقة. ولم تقدم الحكومة هذه الوثيقة على الإطلاق من قبل إلى المقرر الخاص وعليه، فقد أعرب عن سعادته لتلقي الوثيقة التي ساعدت على فهم موقف الحكومة من بعض مسائل حقوق الإنسان التي يواجهها البلد. وإن رد الحكومة، وإن كان يساعد على فهم موقفها، لم يؤثر كثيراً في التحليل الذي عرضه المقرر الخاص في تقاريره أو في التوصيات الواردة فيها.

٤- وعموماً، لا تزال كمبوديا تحسن الأداء بشأن عدد من المؤشرات الاقتصادية، مدعومة في ذلك بالاستقرار السياسي. ويسير البلد فيما يبدو على درب تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. وقد دخل البلد عهداً جديداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ عند وفاة الملك السابق نوروم سيهانوك الذي أدى دوراً حاسماً في الحفاظ على استقلال البلد وسلامته أثناء أكثر الأوقات تحدياً في التاريخ الحديث. وزار المقرر الخاص أثناء بعثته إلى البلد القصر الملكي ليقف على قبر الملك السابق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأعرب عن رأي مفاده أن فترة الحداد على الملك هي فرصة أيضاً للاحتفاء بما أنجزه خلال حياته من أجل السلام والاستقرار والتوافق السياسي والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وما حققته كمبوديا منذ إبرام اتفاقات باريس للسلام في عام ١٩٩١. وقد كانت هذه فترة للتأمل وإظهار عزم جديد على المضي قدماً في تحقيق الوئام والمصالحة لتحقيق الصالح الأكبر للبلد.

٥- ومنذ أن عين مجلس حقوق الإنسان المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في هذا المنصب في آذار/مارس ٢٠٠٩، أعد المقرر الخاص أربعة تقارير موضوعية ومهمة يحتوي كل منها على تحليل لحالة حقوق الإنسان وسلسلة من التوصيات البناءة المعدة لمساعدة الحكومة على تنفيذ جدول إصلاحاتها وعملية إرساء الديمقراطية في البلد. ومع ذلك، ورغم التقدم المحرز في عدد من المجالات، ثمة عدد من مسائل حقوق الإنسان الأخرى التي لا تزال تثير قلق المقرر الخاص.

٦- فعلى سبيل المثال، لا تزال الحقوق في الأرض مسألة كبرى في هذا البلد. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق حرية التعبير التي لا تزال ضعيفة وتعرضت لهجوم طوال الفترة قيد الاستعراض. ومسألة الإفلات من العقاب تعود إلى زمن بعيد، وكذلك استقلال السلطة القضائية وقدرة البرلمان على العمل باعتباره جهة تراقب السلطة التنفيذية بفعالية. وفي هذا السياق، اختار المقرر الخاص تركيز كل من بعثتيه خلال الفترة قيد الاستعراض على متابعة التوصيات.

ثانياً- البلاغات المرسلة إلى الحكومة

٧- خلال الفترة موضع الاستعراض، وجه المقرر الخاص عدداً من البلاغات إلى الحكومة بشأن حالات محددة تثير القلق في مجال حقوق الإنسان، وذلك على النحو المبين أدناه.

٨- ففي يوم ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وُجّه نداء مشترك عاجل فيما يتعلق بالأسر المعنية بمنازعة بيوانغ كاك ليك. وقد اشترك في إرسال هذا البلاغ الرئيس - المقرِّر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، والمقرِّر الخاص المعني بالحق في حرية التجمُّع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقررة الخاصة المعنية

بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. ولفت هذا النداء الانتباه إلى المعلومات المتعلقة بتوقيف ١٣ امرأة من جماعة بيوانغ كاك ليك خلال احتجاجهن السلمي والحكم عليهن، بما في ذلك توقيف ممثلين آخرين عن المنطقة نفسها، فضلاً عن توقيف السيد فينيرابل لون سافاث وممارسة تأثير غير لائق عليه لكي يوقف أعماله في مجال حقوق الإنسان. وقد أُعرب عن شواغل لأن حرية ١٥ ممثلاً عن جماعة بيوانغ كاك ليك والفينيرابل لون سافاث في التعبير والتجمع السلمي ربما تكون انتهكت، ولأن هذه الانتهاكات ربما تعلقت مباشرة بأنشطتهم في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

٩- وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ أرسلت رسالة ادعاء بالاشتراك بين المقرِّر الخاص المعني بالحق في حرية التجمُّع السلمي والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وتناول البلاغ حالة السيد بن بونار والسيد شيم سافوث، وهما موظفان في المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين لحقوق الإنسان، الرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية والمركز الكمبودي لحقوق الإنسان، على التوالي. وكان المركز الكمبودي لحقوق الإنسان، هو ومنظمات غير حكومية أخرى تعمل في مجال الإنسان، موضع بلاغ أرسل في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وكان السيد بن بونار والسيد شيم سافوث يقدمان دورة تدريبية عن مسائل الحقوق في الأرض في قرية باتانغ. وعلى الرغم من توجيه رسالة إلى زعيم قرية باتانغ لإخطاره بتنظيم الدورة التدريبية، أوقف المسؤولون عن إنفاذ القانون هذه الدورة. واتهم هؤلاء المسؤولون أيضاً الرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية بتنفيذ "أنشطة تحريضية" وأنذروا الرجلين بمغادرة المنطقة وإلا لن يُضمن أمنهما. وقد أُعرب عن القلق لأن وقف الدورة التدريبية وتهديد الموظفين ربما كانا متعلقين بممارستهما للحق في حرية التجمع السلمي والحق في التعبير وفي تكوين الجمعيات.

١٠- وأرسل نداء عاجل آخر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢ اشترك فيه الرئيس - المقرِّر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرِّر الخاص المعني بالحق في حرية التجمُّع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وتناولت الرسالة التهم الموجهة إلى السيد مام سوناندو، مدير وصاحب محطة الإذاعة المستقلة ١٠٥ (بيهيف راديو). وكان السيد سوناندو موضع عدد من البلاغات التي أرسلت إلى حكومة كمبوديا بالنيابة عن الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك رسالة فيها نداء عاجل أرسلت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ورسالة ادعاء أرسلت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ اتهمت محكمة بلدية بنوم بنه السيد سوناندو (رئيس منظمة غير حكومية أنشئت لتعزيز الحريات الديمقراطية وإذكاء الوعي بالحقوق السياسية المدنية) رسمياً وفقاً لست مواد من قانون العقوبات، ومن هذه التهم "التمرد" و"تحريض الناس على حمل

السلاح ضد السلطات". وأشارت التقارير إلى أن التهم الموجهة إلى السيد سوناندو قد تكون وجهت إليه بسبب خطاب ألقاه رئيس الوزراء السيد هان سن واتهم فيه السيد سوناندو بالتحريض على التآمر في قرية في مقاطعة كراتي لكي تنفصل عن كمبوديا وتصبح دولة مستقلة. وجاء خطاب رئيس الوزراء بعد يوم من بث تقرير على إذاعة بيهيف عن شكوى قدمت إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٢٢ حزيران/يونيه، تُتهم فيها الحكومة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بتشريد الآلاف من الأشخاص عن طريق الإجلاء القسري. وأُعرب عن شواغل لأن ادعاءات توقيف السيد سوناندو واحتجازه والحكم عليه قد تكون مرتبطة مباشرة بعمله الشرعي في مجال إذكاء الوعي بالحقوق المدنية والسياسية في كمبوديا. وثمة شواغل أيضاً لأن التهم الموجهة ضده ربما تمثل محاولة مباشرة لمنعه من ممارسة حقه الشرعي في حرية التعبير.

١١- وعلاوة على ذلك، وُجِّهت أيضاً رسالة ادعاء مشتركة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن محاكمة السيد سوناندو، وشارك في كتابتها أيضاً المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أدين السيد سوناندو بالحض على التمرد وتحريض الشعب على رفع السلاح ضد سلطات الدولة ومنع الموظفين الحكوميين من أداء مهامهم في حالات تنطوي على ظروف مشددة والتدخل غير القانوني في الاضطلاع بالوظائف العامة. ويُزعم أن السيد سوناندو أصيب بالتهاب تنفسي حاد في السجن، ما استلزم حصوله على الرعاية الطبية الضرورية. وأُعرب عن القلق البالغ لأن العقوبة المطولة بالسجن التي حكم بها على السيد سوناندو ربما مثلت محاولة مباشرة لمنعه من ممارسة حقه الشرعي في حرية التعبير. وفضلاً عن ذلك، أعرب عن القلق إزاء الادعاءات المستلمة التي تشير إلى أن حالة السيد سوناندو ربما ارتبطت بأنشطته في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٢- وفي ١٥ آذار/مارس رحب المقرر الخاص، في بيان صحفي، بالإفراج عن السيد سوناندو بحكم صدر من محكمة الاستئناف الكمبودية في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣. وأشار إلى أن محكمة الاستئناف توصلت إلى عدم وجود أدلة تؤيد العديد من التهم بعد الحكم في المحاكم الابتدائية بفترات تصل إلى ٢٠ عاماً بناء على تهم تشمل التحريض على التمرد. وأشار أيضاً إلى أن بعض العيوب البارزة التي شهدتها المحاكمة الأصلية، والتي سلط عليها الضوء بعض المتحاورين معه الذين التقى بهم أثناء زيارته لكمبوديا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قد عولجت في الاستئناف. إلا أنه أعرب عن أسفه لأن بعض الإدانات ظلت قائمة، وألحقت بها اتهامات وإدانات جديدة، دون أن تتاح الفرصة للمتهم لكي يعد دفاعه.

١٣- وإضافة إلى ذلك، ناشد المقرر الخاص في ٨ أيار/مايو ٢٠١٣ وزير إدارة الأراضي والتخطيط والتشييد العمراني، تقديم بيانات مقسمة بحسب المقاطعات عن تنفيذ التوجيه ١ بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز وتوطيد الفعالية في إدارة الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية، بما في ذلك عدد الهكتارات الموزعة لأغراض الملكية الخاصة، والأماكن التي صدرت فيها سندات الملكية والشركات الخاصة المعنية. وأحاط علماً مع التقدير بالمعلومات المنشورة على الموقع بحسب كل مقاطعة، ودعا إلى تعزيز المعلومات المتعلقة بالامتيازات الخاضعة لاقتطاع الأراضي، ودور أصحاب الامتيازات. وفي هذا الصدد، يتطلع المقرر الخاص إلى مواصلة الحوار الدائر عن الطريقة التي تتناول بها الوزارة إصدار سندات الملكية في المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك تناول التماسات القرويين الذين احتجوا على استبعادهم من برنامج تمليك الأراضي، أو الاختلاف المتعلق بعملية القياس خلال فترة العرض على الجمهور ومدتها ٣٠ يوماً. ولا يزال منع التعدي على حقوق الغير وضمان الحق في الانتصاف مدعاة الكثير من القلق لدى المقرر الخاص.

ثالثاً- متابعة التوصيات المتعلقة بالسلطة القضائية

١٤- ركز التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة عشرة في عام ٢٠١٠ على السلطة القضائية (A/HRC/15/46). وقد سعى المقرر الخاص وعلى مدى ثلاث سنوات إلى تقييم حال تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره.

١٥- ومن حيث الإصلاح القانوني، يسُر المقرر الخاص أن يحيط علماً بأن القوانين الرئيسية الأربعة، وهي القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون المدني، وقانون الإجراءات المدنية، أصبحت سارية الآن. ومع ذلك، لا تزال أجزاء مهمة أخرى من التشريع معلقة بعد عدة سنوات. فلم تُعتمد بعد على وجه الخصوص القوانين الثلاثة الرئيسية الخاصة بأوضاع القضاة والمدعين العامين وتنظيم المحاكم وإصلاح مجلس القضاء الأعلى. غير أن ما شجعه هو التأكيدات التي قدمت له بأن مشاريع القوانين الثلاثة الرئيسية التي تعد جزءاً من توصياته الرئيسية جاهزة تقريباً وستعرض على البرلمان في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

١٦- وعموماً، لم يتغير وضع السلطة القضائية في كمبودياً تغييراً أساسياً منذ عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم فإن وتيرة إصلاح السلطة القضائية لا تزال بطيئة للغاية. والتحديات المطروحة لم تتغير، وهي عدم الاستقلال، ومشاكل القدرات، والافتقار إلى الموارد، واستفحال الفساد، وكل ذلك يؤدي إلى انعدام الثقة لدى عامة الجمهور في قدرة نظام المحاكم على تقديم سبل انتصاف فعالة عند انتهاك حقوق الإنسان.

١٧- واستطاع المقرر الخاص خلال البعثة التي قام بها في أيار/مايو ٢٠١٣ الالتقاء بممثلين عن وزارة العدل وممثلين عن نقابة المحامين والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاعين القانوني والقضائي. ورغم ما قام به من محاولات عديدة، فإنه يأسف لعدم استطاعته الالتقاء بأي قاض أو مدع عام خلال بعثته.

١٨- وسعياً إلى حماية استقلال القضاة والمدعين العامين، من الضروري أن تعتمد كمبوديا القوانين الأساسية الثلاثة بشأن وضع القضاة والمدعين العامين، وبشأن تنظيم المحاكم وسيرها وبشأن إصلاح مجلس القضاء الأعلى. ويحث المقرر الخاص الحكومة على إجراء مشاورات شاملة وهادفة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين قبل اعتماد هذه القوانين الثلاثة، كما أنه يأمل في أن تُعتمد هذه القوانين في عام ٢٠١٤.

١٩- وفي الوقت ذاته يلاحظ المقرر الخاص بقلق، استناداً إلى المعلومات التي وردت إليه، أن بعض القضاة والمدعين العامين لا يزالون يشاركون بفعالية في الأنشطة السياسية. ويشدد المقرر الخاص من جديد على توصيته السابقة بأن مشروع القانون الحالي بشأن وضع القضاة والمدعين العامين يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية الفاعلين تولي المناصب القضائية ويحظر على القضاة والمدعين العامين العمل كمستشارين لقادة الأحزاب السياسية أو الوزراء.

٢٠- ولا يزال توفير المكافأة المناسبة للقضاة والمدعين العامين أمراً ضرورياً لضمان استقلالهم. ويحيط المقرر الخاص علماً بأن الرواتب الأساسية والعلاوات الممنوحة للقضاة والمدعين العامين لم تزد منذ تقريره السابق عن السلطة القضائية، ناهيك عن أن الميزانية الإجمالية المخصصة لنظام العدالة لم تزد بأي شكل ملحوظ. وبحسب الأرقام الواردة في التقرير السنوي الصادر عن وزارة العدل، تلقى قطاع العدالة مبلغ ٩ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١١، وهو ما لا يتجاوز نسبة ٠,٣٦ في المائة من الميزانية الوطنية.

٢١- ويود المقرر الخاص التذكير بأن استقلال المدعين العامين لا يقل أهمية عن استقلال القضاة من أجل ضمان نزاهة نظام العدالة. وفيما يتعلق بوضع المدعين العامين، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان المدعون العامون سيتبعون لوزارة العدل أم لمجلس القضاء الأعلى عندما يعتمد القانون الجديد بشأن وضع القضاة والمدعين العامين.

٢٢- ومما شجع المقرر الخاص حدوث بعض التطورات الإيجابية في قطاع القضاء الجنائي. وقد أُخطر بأنه عقب اجتماع للمانحين عقدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وافقت أستراليا (الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية) على تمويل تشييد بناء إضافي لمحكمة الاستئناف. وقد استُكمل تشييد البناء الجديد وافتتح في عام ٢٠١٢. والآن ثمة قاعتا محاكمة تسمحان بالنظر في المزيد من القضايا، كما طُوّرت المرافق الخاصة بموظفي المحكمة. وزاد أيضاً عدد قضاة الاستئناف. والآن تُنظر قضايا الاستئناف في عام واحد أو عامين اثنين، ما يشكل تحسناً هائلاً بالنسبة إلى الوضع السابق. وقد عمل رئيس محكمة الاستئناف مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على مدى السنة الماضية لتقليص التأخير في نظر قضايا الاستئناف، ومن المتوقع أن ينتهي التأخير في القضايا القديمة (المعلقة منذ أكثر من سبع سنوات) في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٣. وقدمت أستراليا التمويل من أجل النظام الحاسوبي الجديد لتسجيل القضايا وإدارتها. وبشكل عام تحسنت إدارة محكمة الاستئناف. وطبقاً للمعلومات الواردة، ينص مشروع القانون الخاص بتنظيم المحاكم على إنشاء محاكم استئناف جديدة في المقاطعات، ما يؤمل أن يزيد من تحسين عملية الاستئناف.

٢٣- وتشجع المقرر الخاص لمعرفة أن نقابة المحامين عدّلت مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين بمساعدة تقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان. واعتُمدت المدونة الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وهي تقضي بأن يحترم المحامون حقوق الإنسان ويعززوها. وتقضي المدونة أيضاً بأنه لا يلزم أن يتشاور المحامون مع رئيس النقابة أو أن يخطروه عند رغبتهم في الحديث إلى وسائل الإعلام، وقد كانت هذه هي الحالة في إطار المدونة القديمة. وفي بداية هذا العام أثار رئيس النقابة الجديد جدلاً عندما نبه المحامين إلى توخي الحيطة قبل المشاركة في برامج التعريف بالقانون على الراديو أو التلفزيون. وقد فسر ذلك على أنه محاولة خفية لإثناء المحامين عن الحديث إلى وسائل الإعلام. وأعرب المقرر الخاص عن سروره لسماع ممثل عن رئيس النقابة يؤكد حرية المحامين في الحديث إلى وسائل الإعلام.

٢٤- ولا يزال عدد المحامين منخفضاً للغاية في كمبوديا، مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى. ومن الواضح أن عدد محامي المساعدة القانونية ليس بالكافي وأغلبهم يعمل في بنوم بنه. ولا يكفل قانون الإجراءات الجنائية وصول المقبوض عليهم إلى محام إلا بعد انقضاء ٢٤ ساعة، وحتى بعد هذه الفترة لا يحظى سوى القليلين جداً، من الناحية العملية، بخدمات محام، إما لأن الشرطة القضائية تستمر في رفض ذلك وإما لعدم وجود محامين. وفي هذا الصدد، يود المقرر الخاص التشديد مجدداً على توصيته السابقة بأن تنظر الحكومة في تعديل القانون لإتاحة فرص الوصول فوراً إلى محام خلال فترة الاحتجاز لدى الشرطة، تماشياً مع الممارسات الجيدة الدولية.

٢٥- وتقدم خدمات المساعدة القانونية أساساً من خلال المنظمات غير الحكومية المدعومة من الجهات المانحة الدولية. ومع ذلك، انخفض التمويل كثيراً في السنوات الأخيرة، ناهيك عن أن أغلب التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة يخصص لأنواع معينة من القضايا من قبيل قضايا الاتجار بالمخدرات والعنف المترلي والأحداث وما إلى ذلك. ولا يتاح سوى القليل من التمويل لأعمال المساعدة القانونية العامة. وفي العديد من مقاطعات كمبوديا لا يوجد محام واحد يقدم خدمات المساعدة القانونية، ما يطرح مشاكل كبرى من حيث الوصول إلى العدالة. ويكفل قانون الإجراءات الجنائية التمثيل القانوني الإجباري في قضايا الجنايات والأحداث، ما يعني أنه إن لم يوجد محام فلا يمكن النظر في القضية.

٢٦- وسعياً إلى ضمان وصول الفئات الأفقر إلى العدالة، يلزم أن تنظر الحكومة وبسرعة في إنشاء نظام وطني للمساعدة القانونية، تماشياً مع مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية التي اعتمدت مؤخراً (قرار الجمعية ١٨٧/٦٧ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣). ويرغب المقرر الخاص أيضاً في التذكير بأن الوصول إلى العدالة يمكن أيضاً تحسينه باتخاذ تدابير من قبيل زيادة عدد المحامين والاستعانة بالمساعدين القانونيين في نظام العدالة الجنائية، وهو يشجع الحكومة على استطلاع هذه السبل.

٢٧- وأعرب المقرر الخاص عن قلقه لأن القضاة لا يزالون يستخدمون أحكام القانون الجنائي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وكل من يعبر عن رأيه، الأمر الذي لا يصب في مصلحة الحكومة. وقد لاحظ على مدى السنوات القليلة الماضية أن المدعين العامين نزعوا إلى إهمال الاتهام بالتشهير والتضليل الإعلامي واتجهوا إلى الاتهام بالتحريض عوضاً عن ذلك (المواد من ٤٩٤ إلى ٤٩٨ من القانون الجنائي). وتجدر الإشارة إلى أن التشهير يمكن أن يعاقب عليه بغرامة، أما التحريض فيمكن أن يعاقب عليه بالسجن.

٢٨- وعلى مدى السنة الماضية كانت أشهر قضية لفتت أيضاً الكثير من الانتباه دولياً هي قضية السيد مام سوناندو، صاحب إذاعة بيهيف، الذي حُكم عليه بالسجن ٢٠ عاماً بعد أن وجهت إليه اتهامات زائفة تركز على التحريض على الانفصال. وقد خفضت عقوبته عند الاستئناف وأفرج عنه. وطبقاً للمعلومات الواردة، فإن العاملين في المنظمات غير الحكومية يقبض عليهم بشكل منتظم على ما يبدو ويقاضون بتهمة التحريض.

رابعاً- متابعة التوصيات المتعلقة بالبرلمان

٢٩- أوضح المقرر الخاص في التقرير الذي قدمه في عام ٢٠١١ إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/18/46) سلسلة من التدابير التي يعتبرها حاسمة بالنسبة إلى كمبوديا للتعجيل بعملية إرساء الديمقراطية في البلد فيما يتعلق بالبرلمان. ويتعلق العديد من هذه التدابير بمسائل معينة تؤثر مباشرة في قدرة البرلمان على العمل على نحو سليم، وعلى سن القوانين التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها، وعلى استعداده لخدمة مختلف ناخبيه، وعلى أن يكون نموذجاً للمجتمع في إرساء ثقافة النقد البنّاء وتبادل الآراء والسلطات وإرساء شعور حقيقي بالهدف المشترك.

٣٠- وشملت توصياته الرئيسية ما يلي:

(أ) اقترح مواءمة إجراءات رفع الحصانة البرلمانية وغيرها من الإجراءات التأديبية ضد نواب البرلمان العاملين مع مبادئ العدالة الطبيعية والمعايير الدستورية وحرية التعبير؛

(ب) وينبغي للحكومة زيادة الموارد المخصصة للبرلمان بغية تعزيز قدرته العامة باعتباره مؤسسة مستقلة وفعالة، وقدرة النواب فيه على دراسة مشاريع القوانين التي تعرضها الحكومة على البرلمان؛

(ج) وسلط أيضاً الضوء على أن دستور كمبوديا يُلزم بعقد مؤتمر وطني كل عام برئاسة الملك لإتاحة إخطار الشعب مباشرة بمختلف المسائل ذات الاهتمام الوطني ولطرح القضايا التي تشغل سلطات الهيئات الرئيسية الثلاث للدولة. ورأى أحد المتحدثين أن مفهوم المؤتمر الوطني لم يعد ضرورياً في البلد الآن وأن الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ فيهما ممثلون عن الشعب. ومع ذلك يظل المؤتمر شرطاً يفرضه الدستور. ونظراً لأن الملك هو ضامن الدستور، فينبغي أن يكون قادراً على استقبال أفراد الشعب والاستماع إليهم

وقبول المعلومات منهم على اختلاف دروب حياتهم. وينبغي أن يعقد المؤتمر الوطني مرة في كل عام على النحو الذي يكلفه به الدستور. ولهذا ينبغي الإسراع في سن قانون تنظيمي يتعلق بالمؤتمر الوطني؛

(د) ودعا إلى تعزيز دور لجان حقوق الإنسان في البرلمان لإدراج حقوق الإنسان كمسألة شاملة ولضمان تماشي القوانين المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(هـ) وطالب جميع نواب البرلمان، بمن فيهم النواب من أحزاب المعارضة، بالمشاركة الكاملة في أعمال البرلمان وبالتعاون فيما بينهم، وخاصة في أعمال لجان الجمعية الوطنية؛

(و) وفيما يتعلق بالمجلس الدستوري، أوصى بأن ينظر في القوانين التي يسنها البرلمان بل وأيضاً في القواعد الداخلية للبرلمان عموماً والجمعية الوطنية خصوصاً، للتأكد من أنها تتماشى مع الدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون، بما في ذلك مبادئ العدالة الطبيعية؛

(ز) ومن بين المهام العاجلة التي على البرلمان الاضطلاع بها مراجعة القانون الجنائي الجديد بهدف ضمان تماشيه مع القيود المقبولة لحرية التعبير بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي. وينبغي للبرلمان صون الحق في حرية التعبير لأعضائه وحماية حصانتهم البرلمانية.

٣١- أما بشأن توصيات المقرر الخاص المتعلقة بالإصلاح البرلماني، فإن ما شجعه هو الرد الإيجابي الوارد من رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الجمعية الوطنية والأمين العام لمجلس الشيوخ، والعزم على تنفيذ العديد من هذه التوصيات في الدورة المقبلة للبرلمان. وقد حصل على معلومات عن الجهود المبذولة لتنفيذ بعض هذه التوصيات والصعوبات التي تعترض تنفيذ بعض التوصيات الأخرى. وفيما يتعلق بجميع التوصيات تقريباً، فإنه يأسف مع ذلك لكون التطورات الأخيرة لا تشير إلى المضي قدماً نحو تحسين حماية حقوق الإنسان، بل تشير، على النقيض من ذلك، إلى حدوث تراجع مقلق. ولم يحرز أي تقدم في تمرير أغلب القوانين الحاسمة التي ذكرها في تقريره. وقد شهدت الأيام التي أعقبت بعثته فصل ٢٩ معارضاً من البرلمان يوم ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عشية بدء فترة الحملة الانتخابية الرسمية. وبهذا يكون هؤلاء النواب قد حرموا من القدرة على توصيل رسالتهم عبر البرلمان، بل وأيضاً من رواتبهم، ورفعت عنهم الحصانة البرلمانية، ما أرسى بيئة غير سليمة وغير ديمقراطية لهذه المرحلة المهمة والبارزة في التطور السياسي للأمة.

٣٢- ومن هذا المنطلق، يناشد المقرر الخاص مرة أخرى الحكومة إعادة النظر في التوصيات الخاصة بإصلاح البرلمان الواردة في تقريره بغية تنفيذها دون مزيد من التأخير.

خامساً- متابعة التوصيات المتعلقة بالانتخابات

٣٣- كان موضوع التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين (A/HRC/21/63) الإصلاح الانتخابي. ولئن كانت بعثة المقرر الخاص في أيار/مايو ٢٠١٣ جاءت في وقت مهم عندما كان البلد في أوج الانتخابات للجمعية الوطنية، فإن التقرير الحالي قد وضع في صيغته النهائية قبل الانتخابات البرلمانية بأسابيع وبالتالي فإنه لا يتناول التطورات التي طرأت على العملية الانتخابية التي تسير بسرعة منذ ذلك الحين.

٣٤- وسيدلي الكمبوديون بأصواتهم في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ للمرة الثامنة منذ إبرام اتفاقات باريس للسلام عام ١٩٩١[(١)]. وأعلنت لجنة الانتخابات الوطنية أن ٩,٦٧ مليون كمبودي يحق لهم التصويت في ٠٠٩ ١٩ مراكز اقتراع لانتخاب ١٢٣ نائباً برلمانياً بنظام التمثيل النسبي[(٢)]. وتتنافس على الانتخابات ٨ أحزاب سياسية[(٣)]. وقد فاز بالمقاعد في الجمعية الوطنية الحالية حزب الشعب الكمبودي (٩٠ مقعداً) وحزب سام راينسي (٢٦ مقعداً) وحزب حقوق الإنسان (٣ مقاعد) والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة (مقعدان) وحزب نوروردوم راناريد (مقعدان). وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ اتفق حزب سام راينسي وحزب حقوق الإنسان على الاندماج لإنشاء حزب سياسي جديد هو حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي.

٣٥- ومقارنة بالانتخابات الوطنية السابقة، كان الوضع هادئاً جداً قبل الانتخابات في وقت صياغة التقرير. ولم تبلغ مجموعات حقوق الإنسان في المناطق الريفية إلا عن حالات نادرة من العنف أو التخويف البدني لأسباب سياسية. ويشير هذا الانخفاض المستمر في مستوى العنف السياسي إلى حدوث تحسن مهم في سبيل تحقيق الديمقراطية، إلا أن حملات التخويف والضغط لا تزال تنظم خاصة في المناطق الريفية. ولقد أُبلغ عن الاستعانة بالموارد البشرية المحلية التابعة للدولة، مثل رؤساء القرى ورؤساء البلديات، كوكلاء سياسيين لإقناع الناس بالتصويت للحزب الحاكم، ما يعد خرقاً واضحاً لقانون الانتخابات. وأُبلغ أيضاً عن إزالة أو تدمير عدد من اللوحات الإعلانية لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في مقاطعات سافي رينغ وبري فنغ وتاكيو وكاندال وباتامبانغ، ما ساهم في زيادة أعمال التخويف.

(١) الانتخابات الوطنية لعام ١٩٩٣ تحت إشراف سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، والانتخابات الوطنية لعام ١٩٩٨، وانتخابات مجالس البلديات لعام ٢٠٠٢، والانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٣، وانتخابات مجالس البلديات لعام ٢٠٠٧، والانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٨، وانتخابات مجالس البلديات لعام ٢٠١٢.

(٢) حتى عام ٢٠٠٦، كان يلزم الحصول على أغلبية الثلثين لتأليف الحكومة. وأجري تعديل على الدستور يتيح الآن الحصول على الأغلبية بنسبة ٥٠ في المائة زائد واحد في الجمعية الوطنية لتأليف الحكومة.

(٣) ١- حزب القومية الكمبودية؛ ٢- الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة؛ ٣- حزب الديمقراطية الجمهورية؛ ٤- حزب الشعب الكمبودي؛ ٥- حزب التنمية الاقتصادية للخمير؛ ٦- حزب الخمير لمناهضة الفقر؛ ٧- حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي؛ ٨- حزب رابطة الديمقراطية.

ونظمت المعارضة مظاهرة حاشدة واحدة في بنوم بنه في أيار/مايو. وأبدى المقرر الخاص سروره لأنها انتهت بسلام، وأعرب عن أمله في أن يسود السلام أيضاً تنظيم التجمعات الجماهيرية والتعامل معها، سواء كانت هذه التجمعات لأغراض انتخابية أو لتسليط الضوء على شواغل أو قضايا معينة مثل أوضاع العمل أو الإجلاء القسري.

٣٦- ومع ذلك، أثير عدد من الشواغل فيما يتعلق بالظروف التي تجري فيها الانتخابات، وبعضها قد لا يؤدي إلى تحقيق نتائج حرة وعادلة. وفي هذا الصدد، وفي حين يعي المقرر الخاص أنه قد يكون من اللازم إتاحة الوقت لتنفيذ بعض توصياته وتوليد الإرادة السياسية اللازمة للقيام بذلك، فإنه يأسف لأن أغلب توصياته المتعلقة بالإصلاح الانتخابي لم يتم التعامل معها. ولا يزال المقرر الخاص قلقاً على وجه التحديد إزاء استقلال لجنة الانتخابات الوطنية وحرية التعبير ووصول الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام (خاصة التلفزيون) أثناء الفترة السابقة للانتخابات، واستخدام الأحزاب السياسية لموارد الدولة في حملاتها، واللجوء إلى التهديدات باتخاذ إجراءات قانونية ضد السياسيين، كما أنه قلق إزاء سلامة قوائم المصوتين والتقارير الصادرة عن تخويفهم والافتقار عموماً إلى الشفافية في العملية الانتخابية.

٣٧- وأعرب المقرر الخاص من جديد خلال بعثته في أيار/مايو عن هذه الشواغل أثناء اجتماعاته مع رئيس لجنة الانتخابات الوطنية ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. وسعى إلى الحصول على تأكيدات منهم باتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول جميع الأحزاب السياسية بإنصاف إلى وسائل إعلام الدولة ولضمان حياد الشرطة وقوات الجيش والموظفين المدنيين أثناء الانتخابات. وقدمت لجنة الانتخابات الوطنية رداً مفصلاً على توصيات المقرر الخاص بشأن الإصلاح الانتخابي الواردة في تقريره وعن الشواغل الحالية التي تساور المجتمع المدني وأحزاب المعارضة في هذا الصدد. وفي حين أبدى المقرر الخاص رضاه عن بعض الردود والضمانات المقدمة، فإن الردود على العديد من التوصيات لم تبعث على الرضا، وذلك على النحو المبين أدناه.

٣٨- ويأسف المقرر الخاص على وجه الخصوص لأن القانون الرئيسي الذي ينظم الانتخابات في كمبوديا، قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، لم يُعدّل منذ نشر تقريره عن الانتخابات في تموز/يوليه ٢٠١٢، رغم توصياته في هذا الصدد. ومع ذلك يدرك المقرر الخاص أن لجنة الانتخابات الوطنية قد بذلت جهوداً لتعزيز استقلالها بتعيين قاضيين كبيرين متقاعدين. وقبلت أيضاً بعض الاقتراحات من منظمات المجتمع المدني، منها منع استخدام موارد الدولة، مثل السيارات والمباني وخدمات المجتمع المدني، في الحملات السياسية التي ينظمها الموالون؛ ومنح الأذون لجميع الأحزاب لاستخدام الأماكن العامة مثل الأسواق لأغراض الحملات السياسية، ومنع وضع اللوحات الإعلانية ومواد تنظيم الحملات دعماً لأحزاب سياسية معينة في مباني الدولة وعليها. ولسوء الحظ، فإن هذه الجهود المرحب بها يقابلها عدد من حالات التدخل السياسي من الموظفين المدنيين التي لا يزال يبلغ عنها. ورغم

التأكيدات التي قدمتها لجنة الانتخابات الوطنية بأن موظفي الخدمة العامة لا يسمح لهم كمسؤولين بالمشاركة في أنشطة الحملات لأي حزب سياسي خلال ساعات عملهم، لم يلتزم بهذه القاعدة موظفو الخدمة العامة من أدنى إلى أعلى مستوى في الحكومة، ويتجلى ذلك بشكل أكبر في المناطق الريفية. وبالتالي، من واجب المقرر الخاص أن يذكّر، بأن جميع موظفي الخدمة العامة والشرطة والجيش لا يسمح لهم بالاضطلاع بأنشطة تصب في مصلحة حزب سياسي بعينه. وأعرب المقرر الخاص أيضاً عن قلقه إزاء العديد من القضايا التي عرضها عليه عدد من المنظمات المستقلة لمراقبة الانتخابات ومنظمات حقوق الإنسان.

٣٩- ومن الشواغل الرئيسية سلامة عملية تسجيل المصوتين وقوائمهم. وأجري تدقيقان لقوائم المصوتين في بداية عام ٢٠١٣، أحدهما من جانب المعهد الوطني للديمقراطية ومجموعة مراقبة الانتخابات واللجنة المحايدة والنزيهة للانتخابات الحرة والعادلة في كمبوديا، والثاني من جانب مجموعة مراقبة الانتخابات ولجنة الانتخابات والحرة والعادلة في كمبوديا، وأظهر هذان التدقيقان عيوباً من شأنها أن تؤثر مباشرة في التصويت. وفي حين أن المقرر الخاص ليس في وضع يسمح له بالتحقق من دقة هذه النتائج، فإنه يرى أن من الضروري مراعاة هذه الشواغل ومعالجتها على النحو الواجب، إذا لزم الأمر، وذلك خصوصاً بالنظر إلى اختلاف مصادرها. وجاء في تدقيق سجل المصوتين، المشترك بين المعهد الوطني للديمقراطية واللجنة المحايدة والنزيهة للانتخابات الحرة والعادلة في كمبوديا، أنه قد سُجل "تراجع عام في جودة قوائم المصوتين منذ عام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بشمولها ودقتها وتحديثها". وجاء في التدقيق أن معدل تسجيل المصوتين تراجع من نسبة ٨٧,٩ في المائة من المصوتين الذين لهم حق التصويت في عام ٢٠٠٨ إلى نسبة ٨٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٣، وأن "نسبة ١٠,٨ في المائة من المواطنين الذين لهم حق التصويت والذين يعتقدون أنهم مسجلون، لا يمكن العثور عليهم على القوائم ولن يمكنهم التصويت في يوم الانتخاب". وأظهر التدقيق أيضاً أن "نسبة لا تزيد على ٦٣,٦ في المائة من أسماء المصوتين المدرجين على القوائم يمكن التحقق من أنهم يعيشون في الوقت الحالي في الأماكن المسجلين فيها، في حين أن نسبة أخرى تبلغ ١٧,٩ في المائة من المجيبين موجودة ولكن تعيش أغلب الوقت في أماكن أخرى، وأن نسبة أخرى تبلغ ١٠,٤ في المائة لم تعد موجودة". وأجرت لجنة الانتخابات الحرة والعادلة في كمبوديا دراسة استقصائية أخرى، باستخدام منهجية مختلفة، وتوصلت إلى النتائج نفسها. وأعلنت لجنة الانتخابات الوطنية عن عدم موثوقية التدقيقات لأسباب منهجية. وأُخطر المقرر الخاص بأن اللجنة الوطنية للانتخابات استعانت بشركة مستقلة لإجراء تدقيق آخر لقوائم المصوتين. وتوصلت الشركة إلى أن نسبة ٩,٧ في المائة من أسماء المصوتين ناقصة، وهو ما يشبه النتائج التي تم التوصل إليها في التدقيق المشترك بين المعهد الوطني للديمقراطية واللجنة المحايدة والنزيهة للانتخابات الحرة والعادلة في كمبوديا وتدقيق لجنة الانتخابات الحرة والعادلة في كمبوديا. ومع ذلك، وبعد أن تحققت لجنة الانتخابات الوطنية من النتائج مقارنة بقاعدة بياناتها الخاصة، أبلغت عن أن نسبة لا تتعدى ٣ في المائة من المصوتين الذين لهم حق التصويت

والذين زعموا أنهم مسجلون، لم تحسب في السجل. ويأسف المقرر الخاص لأنه، بالاستناد إلى نتائج التدقيقين الأولين، لم يمكن إجراء التصويبات في وقت أسرع، بما يسمح لعدد أكبر من الناس بممارسة حقهم في التصويت. ويشيد المقرر الخاص بمبادرة لجنة الانتخابات الوطنية لإجراء التدقيق الخاص بها. ويؤكد رأيه القائل بأن التحقق الشفاف من قوائم تسجيل المصوتين الذي يجرى من خلال عملية تسمح بالتصويب في حالة اكتشاف أخطاء، هو وحده الذي سيحدد في النهاية إن كان استبعاد أي مصوتين لهم حق التصويت من القائمة سيؤدي إلى حرمانهم من حقهم في التصويت. وتسود شواغل من أن تُقوَّد ثقة الجمهور في عملية الانتخابات ونتائجها.

٤٠- وبغية إتاحة التحقق من قائمة المصوتين في الوقت المناسب من أجل الانتخابات، حثت منظمات المجتمع المدني لجنة الانتخابات الوطنية على نشر قوائم المصوتين في جميع القرى كي يتمكن المصوتون من التحقق بسهولة من أسمائهم والإبلاغ عن أية أوجه خلل إلى لجان انتخابات البلديات/السنغكات، التي يمكنها من ثم مراجعة قوائم المصوتين وتنقيحها. وطرح المقرر الخاص هذه المسائل أثناء اجتماعه مع لجنة الانتخابات الوطنية. وأكدت اللجنة من جديد رفضها لنشر قوائم المصوتين على مستوى القرى لأن "القوانين واللوائح والإجراءات لا تنص على نشر قوائم المصوتين في القرى"[(٤)]. وفي الوقت ذاته أشار المقرر الخاص إلى أن لجنة الانتخابات الوطنية وافقت على نشر القوائم على مستوى البلديات/السنغكات قبل يوم الانتخابات بشهر، واقترحت إنشاء خطوط هاتفية ساخنة ونشر قوائم المصوتين على موقع إلكتروني لتيسير التحقق من الأسماء. وأعرب عن تفهمه لأن اللجنة عالجت هاتين النقطتين. ويقر المقرر الخاص بما يمثله ذلك من تحسينات مهمة، وفي الوقت ذاته يشير أيضاً إلى أن هذه التحسينات غير كافية لضمان وصول غالبية السكان المقيمين في الريف الكمبودي بسهولة إلى هذه المعلومات الأساسية.

٤١- ومن التدابير الأخرى التي اقترحها المجتمع المدني لضمان حياد واستقلال لجان الانتخابات المحلية إنشاء لجنة خاصة لتعيين أعضاء تلك اللجان واعتمادهم وتعيين مسؤولي مراكز الاقتراع/حساب الأصوات ومنهم أعضاء الأحزاب السياسية الذين يشغلون مقاعد في الجمعية الوطنية. لكن لجنة الانتخابات الوطنية رفضت هذا الأمر.

٤٢- وفضلاً عن ذلك، يشير المقرر الخاص إلى أن عدداً إضافياً هائلاً من قسائم الاقتراع قد طُبع (أكثر من عدد المصوتين المسجلين بما يزيد على ٢,٥ مليون قسيمة اقتراع). وأعرب عن أمله في أن تحسب لجنة الانتخابات الوطنية كل قسيمة اقتراع، ما من شأنه أن يخفف من بعض المخاوف المحتملة بشأن نتائج الانتخابات.

(٤) رسالة من لجنة الانتخابات الوطنية (N. 05.22/13 NEC/S.G/PIB) بتاريخ ٩ أيار/مايو.

٤٣- وشهدت الأسابيع التي تلت زيارة المقرر الخاص تخويف قادة المعارضة باستخدام الإجراءات القانونية، مثل فصلهم من الجمعية الوطنية، واستخدام القوانين لتجريم بعض بياناتهم وأنشطتهم المزعومة.

٤٤- وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قررت اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الوطنية المؤلفة من ١٢ عضواً من المشرعين من الحزب الحاكم تجريد ٢٩ عضواً من أعضاء المعارضة من وضعهم البرلماني. وفي حين أن مسألة قانونية هذا الإجراء مفتوحة للمناقشة، فإن هذا الإجراء يبدو بمثابة تخويف ذي دوافع سياسية ضد أحزاب المعارضة. ويستند ذلك إلى عدد من التطورات الأخرى التي ترمي على ما يبدو إلى تخويف رموز المعارضة. وبفقدان أعضاء المعارضة في البرلمان لوضعهم، فإنهم بذلك يفقدون حصانتهم البرلمانية أيضاً، ما يؤثر في قدرتهم على الإفصاح عن رأيهم بأمان ويعرضهم للملاحقة الجنائية.

٤٥- واستُخدمت الإجراءات القانونية، وخاصة الملاحقة بتهمة القذف أو التحريض، للنيل من مصداقية حزب المعارضة الرئيسي، حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. ولقد وجد السيد كيم سوخا، رئيس حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بالنيابة، نفسه في العديد من المسائل مثار الجدل التي أسفرت عن إقامة دعاوى ضده وتهديده بإقامة المزيد منها.

٤٦- وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٣ نشرت وحدة الصحافة والتفاعل السريع التابعة لمجلس الوزراء تسجيلاً صوتياً مزعوماً للسيد كيم سوخا يدّعى فيه أنه قال إن سجن الخمير الحمر رقم S-21 الشهير، والمعروف أيضاً باسم "تول سلنغ"، كان اختراعاً من صنع الفيتناميين. وفي ٢٧ أيار/مايو طالب رئيس الوزراء بصياغة وسن قانون يجرّم إنكار جرائم الخمير الحمر. وفي ٧ حزيران/يونيه وعقب الإطاحة بجميع نواب المعارضة من البرلمان، وافق ٨٦ مشاركاً من صناع القانون من حزب الشعب الكمبودي الحاكم وحزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومتعاونة المتحالف معه، بالإجماع، على قانون بشأن إنكار الجرائم المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ لأن هذا القانون المهم قد صوّت عليه دون أن يخضع لأي نقاش عام.

٤٧- ومن المجالات الأخرى التي تبعث على القلق الحد من حرية التعبير. ويحتكر الحزب الحاكم تقريباً الراديو والتلفزيون الوطنيين في البلد. ويحظى السكان، وأغلبهم من الريفيين، بفرص قليلة للحصول على أخبار مستقلة من برامج أخرى غير البرامج المذاعة على محطات الراديو الأجنبية. وفي ٢٨ حزيران/يونيه أصدرت وزارة الإعلام توجيهين يرميان إلى حظر بث محطات الراديو الأجنبية خلال فترة الانتخابات، وجاء في أحد التوجيهين، وقد وقّع في ٢٥ حزيران/يونيه، أن على جميع محطات الراديو العاملة بنظام تضمين التردد (FM) أن تعلق توصيل وبث جميع البرامج الإذاعية الأجنبية بلغة الخمير خلال فترة ٣١ يوماً قبل يوم الانتخابات، مضيفاً أن أي محطة لا تتقيد بهذا التوجيه ستتخذ وزارة الإعلام ضدها التدابير القانونية. أما التوجيه الثاني المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه فقد أمر بوقف بث محطات الراديو

الأجنبية ونقلها المباشر للدراسات الاستقصائية أو نتائجها فيما يتعلق بعملية الانتخاب خلال الأيام الخمسة السابقة ليوم الانتخابات، إضافة إلى وقف بث البرامج عن جميع أنشطة الحملات الانتخابية قبل الانتخابات بيوم وفي يوم الانتخابات. ومنذ اليوم الأول، أدى هذا الحظر مباشرة إلى وقف بث البرامج بلغة الخمير من محطات أجنبية عديدة قالت وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني عنها إنها مصدر أساسي للحصول على المعلومات المستقلة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه تراجعت وزارة الإعلام عن التوجيه الأول لكنها أبقت على الثاني. ويشدد المقرر الخاص على أن ضمان وصول الجمهور إلى وسائل الإعلام المستقلة أمر ضروري لتحقيق تكافؤ الفرص في العملية الانتخابية والسماح للمصوتين بإجراء اختيار واعٍ في يوم الانتخابات، وإنه يرحب بإلغاء التوجيه الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه لكنه يأسف لعدم إلغاء التوجيه الصادر في ٢١ حزيران/يونيه. ويوصي المقرر الخاص بشدة، بحظر هذه المبادرات، التي لا ينص عليها القانون والتي تعيق حرية الإعلام والتعبير، حظراً فعالاً في المستقبل.

سادساً- متابعة التوصيات المتعلقة بالامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية

٤٨- فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير الصادر عن الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين في عام ٢٠١٢ (A/HRC/21/63/Add.1) يحيط المقرر الخاص علماً بالتطورات الإيجابية التي تحققت نتيجة لبرنامج الحكومة لتمليك الأراضي الخاصة، الذي يقوده رئيس الوزراء بنفسه. وتحدث المقرر الخاص مباشرة خلال زيارته إلى مقاطعة كومبنغ شهننغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مع القرويين الذين حصلوا على سندات ملكية الأراضي التي طالما انتظروها. ولطالما ناشد المقرر الخاص، إلى جانب العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وضع برنامج سريع لمنح سندات ملكية الأراضي، وهو مسرور لأن هذا الأمر قد تحقق الآن. ومع ذلك فإن من الضروري مواصلة تنفيذ الإطار الراهن الخاص بالحقوق في الأرض وتعزيز مؤسسات إدارة الأراضي من أجل استدامة هذه المكاسب، كما أن عدداً كبيراً من التوصيات الواردة في التقرير المذكور أعلاه لم يتم تناولها بعد على النحو المناسب.

٤٩- ولا يزال انعدام الأمان في تملك الأراضي، وعدم فعالية نظم معالجة المطالبات المتعلقة بالأراضي (المحاكم والمسح العقاري) وغير ذلك من العراقيل التي تحول دون الوصول إلى العدالة، وانتشار المنازعات على الأراضي أموراً تطرح تحديات. وما يثير القلق استمرار المصادمات بين السلطات (المدنية والعسكرية) وممثلي الشركات المشاركة في تطوير الصناعات الزراعية والبنى التحتية والملكية (بما في ذلك موظفو الأمن الخاص) والمجتمعات المتضررة، وخاصة عدد الأحداث التي استخدمت فيها الذخيرة الحية وغيرها من أعمال

العنف. ولا يزال يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان المشاركون في تعليم حقوق الأراضي والدعوة لها والأفراد المطالبون بالأراضي للملاحقة، كما تفرض القيود باستمرار على حرية التعبير والتجمع.

٥٠- وكما حدث في الفترة السابقة التي خضعت للاستعراض، ما فتئ الناشطون (وأغلبهم من النساء) المرتبطون بجماعتي بونغ كاك ليك وبوري كيلا يتقدمون الاحتجاجات المنتظمة، وما زالت بلدية بنوم بنه وشركة شوكاكو وشركة فان إمكس، على التوالي، لم تحل عدداً من قضايا استبعاد الأسر. وتظاهر أيضاً بانتظام ممثلو الجماعات المهددة بخطط توسيع مطار بنوم بنه الدولي خلال الفترة الخاضعة للاستعراض. ولا تزال بنوم بنه مكاناً تنظم فيه الاحتجاجات والمظاهرات بانتظام، وللأسف، ترتكب فيه أعمال عنف بين الجماعات والشرطة، بما في ذلك الآن استخدام السلطات لدروع مكهربة لمكافحة الشغب وخراطيم المياه. وفي بعض الحالات استعانت بلدية بنوم بنه بموظفي الأمن الخاص في مواجهة الناشطين واحتجازهم. ويعتقد أن امرأتين ناشطتين في مجال السكن حكم عليهما بالسجن بسبب نشاطهما، وهما السيدة تيم ساكومني من بوري كيلا والسيدة يورم بوفا من بونغ كاك ليك. وعند الاستئناف عُلق الحكم على السيدة سكاومني بعد ثلاثة أشهر من السجن، في حين لا تزال السيدة بوفا في السجن بعد الاستئناف الخاص بها.

٥١- ويزعم أن الأشخاص الذين أُجلوا قسراً بالفعل وأعيد توطينهم يعانون من ظروف عيش سيئة (منها تدني مستويات المساكن والمياه غير الصالحة للشرب وظروف الإصحاح) كما يعانون من شح فرص العمل، المقرون بالفرص المحدودة للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. ولا تزال مواقع إعادة التوطين تخطط وتطور بشكل سيء قبل الإجلاء القسري ولم تفِ الشركات المشاركة والحكومات البلدية بما قطعته من وعود عدة مرات، وعلى سبيل المثال، فإن موقع بنوم باث لإعادة التوطين، الذي يقيم فيه أكثر من ١٠٠ أسرة من بوري كيلا، منها من أُجليت قسراً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قد طُور جزئياً بمساعدة من المانحين، لكن المساعدة التي قدمتها شركة فان إمكس وبلدية بنوم بنه كانت في حدها الأدنى.

٥٢- وخلال الفترة موضع الاستعراض، أحرز القليل من التقدم في تناول الأسباب الجذرية للمنازعات على الأراضي في بنوم بنه وغيرها من المدن الكبرى، ولا يزال الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف يبعث على القلق. وعلى سبيل المثال، أجليت ٢١ أسرة قسراً في آذار/مارس ٢٠١٣ من مقاطعة سنهوك، في حين كانت المحكمة لا تزال تدرس الاستئناف. وقد حُلّت هذه المسألة في نهاية المطاف بعد مظاهرة قامت بها الأسر في بنوم بنه وبتدخل من رئيس الوزراء. وكما تبين من قبل، فإن عقبات من قبيل العمليات الإدارية والإجرائية التي تضيع الوقت، والتكاليف المالية المرتبطة بتقديم الدعاوى، وعدم التوازن في القوى، والتدخل السياسي، كلها أمور أدت إلى اللجوء إلى المحاكم على نحو غير متسق.

٥٣- وما شجع المقرر الخاص في المناطق الريفية حملة تمليك أراضي الدولة للخواص (بما في ذلك الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وأغراض الحراجة وغير ذلك من الأراضي التي تديرها وزارة البيئة) التي استهلها رئيس الوزراء تحت إشراف وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والتشييد العمراني في حزيران/يونيه ٢٠١٢ والتي أعلنت عن نشر إحصاءات مفصلة على موقعها. وجاءت هذه الحملة عقب إصدار توجيه في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ فيه وقف اختياري لمنح امتيازات عقارية جديدة لأغراض اقتصادية واستعراض للامتيازات الحالية، ولكن لا تتوفر معلومات عن التقدم الكامل للاستعراض. وفي آب/أغسطس أرسل المقرر الخاص رسالة إلى وزارة إدارة الأراضي يسلط فيها الضوء على عدد من الشواغل الأساسية إزاء تنفيذ هذا التوجيه، وينوه فيها بالرد المفصل الذي وصله من الوزارة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. ويشير المقرر الخاص أيضاً إلى أنه بالرغم من نشر بعض الامتيازات الجديدة لأغراض اقتصادية في *الجريدة الرسمية الملكية* من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم يبلغ عن منح امتيازات جديدة في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

٥٤- وكان منح الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية وإدارتها موضوع بعثة المقرر الخاص في أيار/مايو ٢٠١٢ وتقريره المواضيعي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين[٥]. وكان الهدف من التقرير، الذي جاء بعد تقرير عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ الصادرين عن صاحبي الولايتين السابقتين عن هذا الموضوع، هو تحسين الوعي بعدم الامتثال للإطار القانوني والسياسي الذي ينظم منح الامتيازات العقارية وإدارتها، والمعلومات عن استخدام المناطق المحمية (المكان والحجم والاستخدام) والافتقار إلى الدليل على تحقيق منافع اقتصادية من الامتيازات العقارية لغالبية الكمبوديين.

٥٥- ومنذ أن عرض المقرر الخاص تقريره لعام ٢٠١٢ بشأن الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية، أحرزت وزارة إدارة الأراضي تقدماً في مساعيها الهادفة إلى التصدي للمنازعات الطويلة الأجل على الأراضي وتحسين الأمن في تمليك الأراضي للأسر التي تعيش على الأراضي المملكة بنظام الامتيازات أو حولها عن طريق تكريس الموارد البشرية والمالية اللازمة لقياس الأراضي ومنح سندات الملكية. ومع ذلك، أحرز القليل من التقدم في وضع نظام محسن لمنح الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية وإدارتها والإبلاغ عنها وفهرستها بالتعاون مع وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وغيرها من الوزارات، ولا تزال مسألتا الحصول على المعلومات والشفافية اللتان سلط الضوء عليهما في تقرير المقرر الخاص تبعثان على القلق.

(٥) "تحليل للامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية من منظور حقوق الإنسان في كمبوديا" (الوثيقة A/HRC/21/63/Add.1/Rev.1 المؤرخة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

٥٦- ورغم التقدم المحرز في تسجيل الأراضي في المناطق الريفية بمبادرة من رئيس الوزراء، ثمة عدد من الشواغل إزاء هذه العملية أيضاً، وأغلبها يتعلق بما يزعم من ربط السلطة بشكل قسري بين منح سندات ملكية الأراضي ونتائج الانتخابات، ناهيك عن أنه ليس من الواضح على سبيل المثال سبب قياس بعض الأراضي واستبعاد مناطق أخرى، ما دفع عدداً من الجماعات إلى توجيه نداءات إلى رئيس الوزراء مباشرة. وعلى سبيل المثال، فإن أراضي الجماعات المرتبطة بزراعة قصب السكر، التي تستفيد من الاتفاق الأوروبي للتجارة التفضيلية (كل شيء ما عدا الأسلحة) في مقاطعات كوه كونغ وأودار ميانشي وكامبونغ سبو، لم تقس بعد بحسب ما يزعم. أضف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية، التي عادة ما تملأ الفراغ في توضيح الحقوق والإجراءات للجماعات، قد منعت من مراقبة العملية، ما أسهم في الخلط في بعض الحالات. وفضلاً عن ذلك، صدرت تقارير عن تعديات أصحاب سندات ملكية الأراضي الذين تجري عملية منحهم السندات بالفعل، مثلاً من جانب شركة فيوبميكس في مقاطعة بورسات وشركة كاو سو إي ليف رابر في مقاطعة راتاناكيري (بما في ذلك شعوب جاراي الأصلية). وفي بعض الحالات كانت المنازعات عنيفة، وقد حدثت فيها مثلاً مصادمات بين ممثلي مجموعة دي إم لزراعة المطاط والجيش في مقاطعة راتاناكيري، ما أسفر عن وقوع عدة مصابين بين أفراد الجماعة.

٥٧- ويبدو أن الحكومة لا تحرز إلا تقدماً بطيئاً، في الأجل القصير على الأقل، في تنفيذ الإطار القانوني المحلي المعد جيداً والذي يقر بحق الشعوب الأصلية في سندات الملكية الجماعية للأراضي. وفي الأجل القصير على الأقل، بدا أن برامج منح السندات العقارية للسكان الأصليين قد فقد أولويته، وحوّلت الموارد من وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والتشييد العمراني. وصدرت تقارير عن تعرض الشعوب الأصلية للتخويف والمضايقة والإكراه في بعض الحالات، وفي حالات أخرى، حدث التباس بين أفراد الشعوب الأصلية الذين اختاروا الحصول على سندات ملكية أراضي خاصة دون أن يفهموا تماماً حقوقهم في سندات الملكية الجماعية للأراضي. وتشمل القرى المتضررة سكان سوي في مقاطعة كامبونغ سبو وسكان جاراي وتمبون وكرونغ وكشاك في مقاطعة راتاناكيري، وسكان فنونغ وستينغ في مقاطعة موندلكيري، وسكان كوي في مقاطعة بريا فيهار.

٥٨- وفي حالة أخرى تثير القلق فيما يتعلق بقيام شركة هيدرو باور سيسان ٢ المحدودة (من المجموعة الملكية لكمبوديا بالشراكة مع شركة هيدرولانكنغ إنترناشونال الصينية المحدودة وشركة المساهمة إي في إن الدولية الفيتنامية) ببناء سد، يزعم وجود قصور فيما يتعلق بالمشاورات بشأن الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمشروع، وبشأن خطط التعويض وإعادة التوطين. وزار المقرر الخاص هذه الجماعات في أيار/مايو ٢٠١٢ وحقق فيما قدمته من شكاوى. ووافقت الجمعية الوطنية على دعم هذا المشروع مالياً، وتشير التقارير إلى أن البناء على وشك البدء، لكن الجماعات ما زالت تفتقر إلى معلومات وطنية عن الخطط ويجب أن توافق على شروط التعويض وإعادة التوطين.

٥٩- وأخيراً، شهدت الفترة قيد الاستعراض عدداً من التطورات التشريعية. وأُخطر المقرر الخاص بأن مشروع القانون الخاص بإدارة الأراضي الزراعية واستخدامها خاضع للمراجعة، وأعرب عن أمله في أن تجرى مشاورات أشمل تحت قيادة وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، بدعم من مصرف التنمية الأسيوي. وما شجعه هو عملية التشاور على مشروع قانون عن تقييم الأثر البيئي بقيادة وزارة البيئة وبدعم من مؤسسة قانونية تهتم بالصالح العام. وأعرب عن أسفه لأن مجلس الوزراء لم يضع مشروع السياسة الخاصة بالسكن والمعلق منذ عدة سنوات في صيغته النهائية و لم يوافق عليه بعد.

سابعاً- الاستنتاجات

٦٠- لقد مضت أربع سنوات على تولي المقرر الخاص الحالي مهام منصبه بعد أن عينه مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٩. وخلال هذه الفترة شهد تقدم البلد في عدد من المجالات. فكمبوديا بلد طامح استفاد بقدر هائل من عمل منظمات المجتمع المدني إلى جانب الخدمات التي تقدمها الحكومة إلى السكان، وخاصة في المجالات التي تشهد قصوراً في هذه الخدمات. وينشط المجتمع المدني بصورة متزايدة في العديد من المجالات، ومنها الدفاع عن حقوق الإنسان. وكما ذُكر في الفقرات السابقة، فقد قدمت أربعة تقارير موضوعية عن السلطة القضائية والإصلاح البرلماني والانتخابي ووقع الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية على حقوق الإنسان، وكل واحد منها يحتوي على سلسلة من التوصيات، وركز المقرر الخاص اهتمامه خلال البعثتين الماضيتين على متابعة توصياته. وفي حين تحققت تطورات مشجعة في بعض المجالات، كما تبين ذلك في هذا التقرير، فإن التقدم في عدد من المجالات الأخرى لا يزال بطيئاً بلا مبرر، كما تشهد التطورات في بعض المجالات الأخرى بعض الاضطرابات.

٦١- والتسامح هو أساس الديمقراطية. إلا أن درجة التسامح من جانب الحكومة وقدرتها على الاستماع إلى النقد البناء لقراراتها في مجال السياسة العامة وأوجه الخلل آخذة في التناقص على ما يبدو. أما الديمقراطية فتتعلق بالحوار، وهذا الحوار لا وجود له بين الحكومة وأحزاب المعارضة. وتتعلق القيادة السياسية بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا ذات الأهمية الوطنية من خلال الحوار والمصالحة بين الأطراف. وقد حث المقرر الخاص على تحقيق المصالحة السياسية قبل أن يبدأ التصويت في البلد لانتخاب الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، رحب المقرر الخاص بمنح العفو الملكي لقائد المعارضة الكمبودية السيد سام راينسي في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ قبل موعد إجراء الانتخابات في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأعرب المقرر الخاص عن أمله في أن تقوم الحكومة، بعد هذا التطور، باتخاذ الإجراءات الضرورية للسماح للسيد سام راينسي بأن يشارك مشاركة كاملة في السياسة الوطنية في كمبوديا، وأثنى على الحكومة لاتخاذها

خطوات مهمة نحو تحقيق المصالحة، ما صب في مصلحة تعزيز الديمقراطية وتعميقها في كمبوديا. إلا أن المقرر الخاص لا يزال يرى أن ثقافة المصالحة وبناء التوافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية ذات الاهتمام الوطني ضعيفة جداً في كمبوديا. ويمكن أن يستفيد البلد كثيراً إذا كانت قيادته أكثر انفتاحاً على الأفكار، وإذا غاب هذا الانفتاح فإن الوضع السياسي سيعاني، لا مفر، من الركود وتفويت الفرص نتيجة لخنق الإبداع.

٦٢- ولا يزال الكثير من العقليات السياسية، على ما يبدو، حبيس الماضي. ولكي تؤدي الديمقراطية وظيفتها على النحو المناسب في كمبوديا ولكي تتأصل الثقافة الديمقراطية في المجتمع، يجب أن يكون لدى من يشغلون الوظائف العامة العزم على الاعتراف بأوجه القصور، وعندها فقط يمكن إيجاد حلول يقبلها الجميع. ولم يتحقق ذلك بعد على الأرجح في المجتمع الكمبودي المعاصر. وكما قال المقرر الخاص في مواضع أخرى[٦]، فإن النقد ليس جريمة وإنما ممارسة لحرية الوجدان وعمل فكري، وهما من الخصائص المتأصلة للديمقراطية، وانعدامهما هو أحد أسباب عدم نجاح كمبوديا في تحقيق الديمقراطية اللبرالية الكاملة المتوخاة في دستور البلد. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة كمبوديا على درب الديمقراطية. وتعد الطريقة التي عمد بها المقرر الخاص إلى تنفيذ ولايته التي كلفته بها الأمم المتحدة في البلد جزءاً من هذه المساعي. ويعرب المقرر الخاص عن أسفه للملاحظات اللاذعة وغير المفيدة التي أبديت ضده وتدنت إلى المستوى الشخصي عقب نشر تقاريره عن الإصلاح الانتخابي وعن الامتيازات العقارية، وكذلك للمظاهرات التي نظمت ضد أعماله في مجال حقوق الإنسان في البلد خلال بعثته في أيار/مايو ٢٠١٣. ومع ذلك لا يزال المقرر الخاص على اعتقاده الراسخ بأن كمبوديا ستواصل طلب المساعدة في شكل ولايته، وخاصة في ضوء الأشكال العديدة التي عبر بها عامة الجمهور عن الدعم لعمله عقب الاحتجاجات الأخيرة.

٦٣- ولا يزال هناك على ما يبدو افتقار للفهم الصحيح لطبيعة عمل المقرر الخاص للأمم المتحدة وولايته في البلد. ومع ذلك كانت بعثته إلى البلد في أيار/مايو ٢٠١٣ مفيدة لإعادة وضع الحوار بين المقرر الخاص والحكومة في مساره الصحيح، ويتوجه المقرر الخاص بالشكر إلى الحكومة لما أبدته له من تعاون، ويتطلع إلى مواصلة العمل معها ومع جميع أصحاب المصلحة الآخرين في كمبوديا لتحقيق المصلحة الأسمى للبلد.

٦٤- وختاماً، فقد قطعت كمبوديا شوطاً طويلاً، لكن المقرر الخاص يرى أنه لا يزال ثمة شوط ما يجب أن تقطعه في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتوطيد الحكم الرشيد، وتعزيز استقلال وقدرات مؤسسات الدولة المسؤولة عن إعمال حقوق الشعب. وبالتالي، يطلب المقرر الخاص إلى حكومة كمبوديا مواصلة المضي قدماً في تنفيذ توصياته

(٦) بيان صحفي صدر عن المقرر الخاص الحالي في بنوم بنه في نهاية بعثته إلى كمبوديا لتقصي الحقائق في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

المتعلقة بإصلاح السلطة القضائية والإصلاحات البرلمانية والانتخابية والامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية. وهو مستعد للمساعدة على التصدي للتحديات المتبقية.

ثامناً- التوصيات

٦٥- ينبغي أن تلتزم الحكومة بإطار زمني واضح لتنفيذ توصيات المقرر الخاص وأن تحدد المجالات التي تشهد صعوبات حيثما كان ذلك مناسباً.

٦٦- ينبغي للحكومة الإسراع في تنفيذ البرنامج الذي وعدت به لإصلاح مؤسسات الدولة المسؤولة عن إعمال حقوق الناس، بما في ذلك سن القوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة بتعزيز استقلال وقدرات السلطة القضائية.

٦٧- ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة، بغض النظر عن نتائج انتخابات الجمعية الوطنية المزمع إجراؤها في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، من أجل تعزيز استقلال وقدرات لجنة الانتخابات الوطنية بغية تمكينها من أن تكون محل ثقة المصوتين جميعاً في البلد في الانتخابات المقبلة. وبوجه خاص، يجب بذل المزيد من الجهود لتمكين جميع المصوتين الذين لهم حق التصويت من ممارسة حقوقهم السياسية بشكل ملموس.

٦٨- ينبغي في جميع الأوقات احترام حرية التعبير الخاصة بجميع أصحاب المصلحة في المجتمع الكمبودي، بما في ذلك قبل الانتخابات وخلالها وبعدها.

٦٩- ينبغي السماح للمدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة المدافعين عن الحقوق في الأرض، بالاضطلاع بعملهم دون تخويف ومضايقة.

٧٠- ينبغي إجراء المراجعة الموعود بإجرائها للامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية كأولوية، وينبغي أن تكون مصالح الناس المتأثرين بهذه الامتيازات في صميم هذه المراجعة.

٧١- ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين سبل الوصول إلى المعلومات والشفافية فيما يتعلق بطائفة من المسائل، بما في ذلك التشاور والرقابة، عملاً بالتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص بشأن منح الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وغيرها من الامتيازات العقارية وإدارتها.

٧٢- ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لمواصلة إتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف المتعلقة بالمنازعات على الأراضي، سواء عن طريق تعزيز نظم تسوية المنازعات الوطنية الرسمية والمتخصصة أو ضمان تحسين الرقابة المفروضة على شركات الأعمال الأطراف في المنازعات أو عن طريق تحسين قدرة المسؤولين والقوات المسلحة على تلافي المنازعات وعلى التشاور في تعاملهم مع المجتمعات المتضررة.

٧٣- ينبغي للحكومة وضع خطة عمل بإطار زمني للإسراع في عملية الإصلاح البرلماني.

٧٤- ينبغي للحكومة التعجيل بالتحقيق في قائمة طويلة من القضايا التي لم يحقق فيها على النحو المناسب ولم يقدم فيها أحد للعدالة.

٧٥- ويعرب المقرر الخاص عن أمله في أن تضمن جميع الأحزاب السياسية ولجنة الانتخابات الوطنية إجراء انتخابات حرة وعادلة وسلمية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، مع ضمان تكافؤ الفرص للجميع.